أكثرهم لم يكمل مرحلة التعليم ما قبل الجامعي..

صفقة توظيفات بشركة النفط بحضرموت تثير حفيظة الشارع

توظيف أكثر من (50) متعاقداً بدون شهادات جامعية

وزير الخدمة: لن نسمح بأي مخالفات في إجراءات التوظيف أو إصدار فتاوى أو تعاقدات جديدة

«الأمناء» عن «سوث ٢٤» بتصرف:

اعتمدت شركة النفط بساحل حضرموت توظيف ما يزيد عن 50 متعاقداً من غير حاملي الشهادات الجامعية، جرى تعاقدهم خلال الأعوام (2017م – 2020م)، إلا أنها اصطدمت بموجة غضب من الشارع نتيجة إبعاد الخريجين من أبناء المحافظة، وخاصة خريجي الهندسة البترولية.

توظيفات جديدة

وكشفت مصادر مطلعة أنَّ التوظيفات الجديدة لشركة النفط «اصطدمت» بالمحسوبية من قبل صُنّاع القرار وجهات عليا في وزارة النفط والسلطة المحلية في محافظة حضرموت.

وأكدّت المصادر أنَّ وزير النفط «وظّف ما يربو عن 25 شخصاً أغلبهم من الأهل والأقرباء»، في حين وظف محافظ حضرموت ما يزيد عن 9 أشخاص. بينما وظف بعض الوكلاء ومدراء العموم في السلطة المحلية ما يُقارب 27 متعاقداً.

يذكر أنَّ أغلب الموظفين لا يحملون مؤهلات جامعية، بل بعضهم لم يكمل التعليم ما قبل الجامعي.

موقف الجهات المسؤولة

في ظل الاستهجان العام في مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الناشطين، وجهت لجنة «خريجي النفط الحضارم» خطاباً إلى وزير النفط والمعادن تُدين فيه «التلاعب بوظائف شركة النفط من قبل السلطة المحلية على حساب الخريجين من أبناء المحافظة».

واستنكر الخطاب توظيف حاملي شهادة الثانوية العامة وفقًا للواسطات والقرابة، والذين «ليس لهم أي استحقاق قانوني أو أدبي على حساب آلاف المتقدمين بطلبات التوظيف منذ سنوات».

فيما وجه وزير النفط والمعادن عبد السلام باعبود، الأحد الماضي، بإيقاف «أي إجراءات بفتوى التوظيف لغير المتعاقدين مع عدم التعاطي مع أي توجيهات أو أوامر خارج المعايير مهما كان مصدرها».

وعلّقت لجنة «مهندسي البترول الحضارم» على توجيه الوزير أنَّ «الوزير نفسه متورط في هذا الفساد لذلك قام بهذا بإصدار هذا القرار لتخفيف الاحتقان»، ولم يُصدر قرار رسمي بإلغاء التوظيفات، خاصة أنَّ الموظفينَ الجدد يداومون في الشركة هذه الأيام دون اكتراث لما يحدث».

تحذير

بدوره، وجه وزير الخدمة المدنية والتأمينات، عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي د.عبد الناصر الوالي، أمس الأول، بتشكيل لجنة لتفقد نشاط فرع شركة النفط بساحل حضرموت، مُشيراً إلى أنَّ أي إجراءات تم اتخاذها «سيكون معيار تطبيقها هو مدى توافقها مع النظام والقانون واللوائح، وفي حالة المخالفة سيتم إلغاء هذه الإجراءات أيا كانت».

وشدّد الوالي «بعدم السماح إطلاقاً لأي إجراءات مخالفة للوائح ونظم وقوانين الخدمة المدنية، وعدم السماح بأي مخالفات فيما يتعلق بإجراءات التوظيف أو إصدار فتاوى أو تعاقدات جديدة».

احتجاج

ويعتزم الخريجون الحضارم، اليوم الأحد، تنظيم وقفة احتجاجية مقابل فرع شركة النفط بساحل حضرموت.

وفي تصريح للمهندس الخريج، محمد بن حيدرة، لـ«سوث 24» أكد أنَّ: «الحق لا يؤخذ إلا بالقوة، وقد بلغ السيل الزبى من الفساد».

وأضاف بن حيدرة: «من حق كل مواطن المشاركة لمساعدة أبنائه وفضح الفساد الحاصل في حضرموت من قبل مدراء المؤسسات، لرفع الظلم الواقع بالخريجين والمؤهلين علمياً، وسعي الفاسدين لبناء امبراطوريات فساد من أجل بقائهم على الكراسي أطول مدة، وصنع مملكة عائلية تحارب كل خريج أو مؤهل لتطوير الإدارة».

ما قانونية صفقة التوظيفات الجديدة؟

ووفقاً للائحة التنظيمية لوزارة النفط والثروات المعدنية الصادرة في 16 فبراير لسنة 2000م، تنص المادة (22) على تولي الإدارة العامة لشؤون الموظفين بالوزارة مهمة إعداد مشروع الخطة الوظيفية السنوية للقوى العاملة للوزارة بمقتضى احتياجات الوزارة ومكاتبها من الكوادر والعاملين، ورفعها لقيادة الوزارة لاعتمادها.

وتتولى الإدارة معالجة القضايا المتعلقة بتعيين وانتداب ونقل واستقالة وإعفاء الموظفين أو الاستغناء عنهم أو إعادة توزيعهم، وتوفير البدائل المناسبة لشغل الوظائف التي تخلو أو المتوقع خلوها وبخاصة الوظائف الإشرافية والفنية.

كما تُنص المادة (27) على التنسيق بين وزيري النفط والخدمة المدنية لإصدار لائحة التقسيمات الفرعية للهيكل التنظيمي لوزارة النفط.

وأشارت شركة النفط بساحل حضرموت إلى أنَّ آخر توظيف فيها كان عام 2011م، وعن قانونية التوظيفات الجديدة، أكدّت أنَّه تم رفع ملفات المتعاقدين إلى الإدارة العامة للشركة في العاصمة عدن، «وصدرت فتوى من قبلها باعتماد توظيفهم».

ولفت فرع الشركة بساحل حضرموت أنَّه «بعد توجيهات وزير النفط تم استبعاد الأسماء التي تتعارض مع احتياجات الشركة وحملة شهادات الثانوية العامة».

وتعتبر شركة النفط إحدى الوحدات التابعة للمؤسسة العامة للنفط والغاز بوزارة النفط والمعادن، وهي المعنية بتنظيم وتنفيذ الأنشطة الرئيسية المتصلة بإدارة المزيج التسويقي للمنتجات النفطية في السوق، بهدف تأمين احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية، وتوفيرها للمستهلك بأسعار ثابتة وموحدة.

كيف غدت الشوكولاتة بديلا للعملة؟

القصة الكاملة لـ«استبدال الشوكولاتة» بالفكة

«الأمناء» عن العين الإخبارية:

«الشوكولاتة» أصبحت الفكة التي يستخدمها سائقو المركبات، والمحلات التجارية، في محافظات الجنوب المحررة لاختفاء الفئات الصغرى من العملة المحلية، بسبب «التضخم».

ويترجل المواطن أحمد صالح، من حافلة المواصلات، ويمد بأجرة الركوب للسائق، ويقف في انتظار «الفكة»، غير أنه يجد السائق يعطيه عملة جديدة، تختلف عما عهده من عملات.

التضخم

تلك العملة لم تكن سوى «شوكولاتة» يرجعها سائقو المركبات للركاب، بسبب اختفاء تواجد الفئات الصغرى من العملة المحلية، بسبب ما يصفه اقتصاديون «بالتضخم».

وقال صالح: «عندما تسأل السائق عن سبب إعطائنا شوكولاتة، بدلاً من إعادة 50 ريالا أو عملة فكة من الفئات المعدنية، يجيب أنها تعادل قيمتها من فكة أجرة الركوب».

وأضاف، لـ«العين الإخبارية»: «أضطر لآخذ الشوكولاتة لأني لا أملك أي خيار آخر».

الفكة «شوكولاتة»

وأوضح: «يتكرر هذا المشهد مع كل المواطنين في البقالات والمتاجر وأي سوبر ماركت، الشوكولاتة باتت اليوم تعادل الفكة من الفئات الصغيرة، مثل 50 ريالا ومائة ريال يمني».

ويعزو خبراء اقتصاديون هذه الحالة التي طرأت على سوق تداول العملات في اليمن إلى تراجع قيمة الريال اليمني بنسبة تصل إلى 300%، مقارنة عما كانت عليه العملة المحلية قبل الحرب.

وتجاوز سعر صرف العملة الوطنية حاجز 900 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي الواحد، في العاصمة عدن.

الفئات الصغيرة

ويأتي هذا التدهور مع إقرار السلطات اليمنية، بعدم طباعة العملات الصغيرة، فئات (10 – 20 ريالاً المعدنية)، أو فئات (50 – 100 ريالا الورقية)، إذ انعدمت في الأسواق بشكل كبير.

كما أن تلف الأوراق الصغيرة المطبوعة قبل سنوات الحرب جعل مدينة عدن والمدن اليمنية الأخرى، تواجه اختفاء العملات الصغيرة، ما أجبر أصحاب المحال التجارية، وسائقي المركبات على استبدالها بما يقابل قيمتها من قطع الشوكولاتة.

عملة معتادة

بدوره، قال التاجر محمد الزهيري، صاحب محل تجاري: «أصبحنا نعاني من اختفاء الفئات الصغيرة من العملة التي باتت لا تتواجد الآن في الأسواق».

وأضاف: «أصبحنا نوفر اللبان، أو الشوكولاتة، كبديل للفكة، وذلك منذ بداية الحرب».

ولم يُخفِ التاجر الزهيري نشوب شجار مع الزبائن بسبب صرف شوكولاتة بدلاً عن الفئات الصغيرة، ويقول: «لكن مع الوقت اعتاد الزبائن على أخذ الشوكولاتة، وأصبحنا مضطرين للتعامل مع العملة الجديدة، وفق وصفه.

ويشهد اليمن غمار حرب حوثية معقدة ألحقت أضرارا مادية، ودمرت الاقتصاد، وأضعفت المؤسسات، وخلفت أزمة إنسانية غير مسبوقة جعلت البلد على شفير المجاعة وتعد هي الأسوأ بالعالم، وفقا للأمم المتحدة.